

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

@ 376 لها ، ولم تكن بلغتهم سنة رسول الله ((في بروع بنت واشق)) وهذا باب واسع يبلغ المنقول منه عن أصحاب رسول الله عدداً كثيراً جداً ، وأما المنقول منه عن غيرهم ، فلا يمكن الإحاطة به ، فإنه ألوف ؛ فإن هؤلاء كانوا أعلم الأمة وأفقهها وأتقاهم وأفضلها ، فمن بعدهم أنقص ، فخفاء بعض السنة عليه أولى ، فلا يحتاج إلى بيان ، فمن اعتقد أن كل حديث صحيح قد بلغ كل واحد من الأئمة وإماماً معيناً فهو مخطئ خطأ فاحشاً قبيحاً . . . ولا يقولن قائل : ((إن الأحاديث قد دوت وجمعت ، فحفاؤها والحال هذه بعيد 1)) لأن هذه الدواوين المشهورة في السنن ، إنما جمعت بعد انقراض الأئمة المتبوعين ، ومع هذا فلا يجوز أن يدعي انحصار حديث رسول الله في دواوين معينة . ثم لو فرض انحصار حديث رسول الله ، فليس كل ما في الكتب يعلمه العالم ، ولا يكاد ذلك يحصل لأحد ، بل قد يكون عند الرجل الدواوين الكثيرة وهو لا يحيط بما فيها ؛ بل الذين كانوا قبل جمع هذه الدواوين أعلم بالسنة من المتأخرين بكثير ، لأن كثيراً مما بلغهم وصح عندهم ، قد لا يبلغنا إلا عن مجهول أو بإسناد منقطع ، أو لا يبلغنا بالكلية . فكانت دواوينهم صدورهم التي تحوي أضعاف ما في الدواوين ، وهذا أمر لا يشك فيه من علم القضية . ولا يقولن قائل : النبي ، وفعله فيما يتعلق بالأحكام ، فليس في الأمة مجتهد ، وإنما غاية العلم أن يعلم جمهور ذلك وعظمه بحيث لا يخفي عليه إلا القليل من التفصيل ، ثم إنه قد يخالف ذلك القليل من التفصيل الذي يبلغه . . .

السبب الثاني . - أن يكون الحديث قد بلغه ، لكنه لم يثبت عنده ، إما لأن محدثه أو محدث محدثه أو غيره من رجال الإسناد مجهول عنده ، أو متهم أو سيء الحفظ ، وإما أنه لم يبلغه مسنداً بل منقطعاً ، أو لم يضبط لفظ الحديث ، مع أن ذلك الحديث قد رواه الثقات لغيره بإسناد متصل ، بأن يكون غيره يعلم من المجهول عنده الثقة ، أو يكون قد رواه غير